والقطاع، والامتناع عن الذهاب الى سوق العمل في المناطق المحتلة العام ١٩٤٨. ويمكن ملاحظة أهمّ هذه التأثيرات في:

○ التـأثيرات في الانتاج الصناعي. وفي هذا المجال، تفيد المعطيات بحدوث تراجع في الانتاج الصناعي خلال الثمانية شهور الاولى من الانتفاضة، وبلغت نسبته ٢٠ بالمئة مقارنة بما كان عليه الوضـع في الفترة عينها العام ١٩٨٧. وأوضح المسؤولون في وزارة الصناعة والتجارة ان احداث الانتفاضة هي السبب الاساسي لتباطؤ الانتاج، وكذلك غياب العمال، وقلّة الطلب. وأضافوا: «ان التراجع في النشاط الصناعي ملموس في الفروع الصناعية كافة، وخاصة فرع الصناعات النسيجية»[٢٥].

○ التأثيرات في الانتاج الزراعي. وطبقاً للتقديرات الاسرائيلية، فان تغييب العاملين من الضفة والقطاع أدّى الى تراجع الانتاج. وفي مجال التصدير فقط، انخفض المحصول الزراعي لعام ١٩٨٨ بمقدار ٣٠ بالمئة[٢٦].

وفي جانب آخر من هذه التأثيرات، نشير الى تصريح رئيس مجلس تسويق الحمضيات، ريفني ايلاند، والذي ذكر ان موسم الحمضيات، في العام ١٩٨٧، وصل ١,٤ مليون طن، وانه لن يصل في العام ١٩٨٨ الى أكثر من مليون طن، بسبب نقص اليد العاملة الناتج عن الانتفاضة. ويعني ذلك، عملياً، انخفاض موسم الحمضيات، وهو موسم رئيس، بنسبة الثلث[٢٧].

○ التأثيرات في قطاع السياحة، الذي يعمل فيه عدد كبير من أبناء الضفة والقطاع. وسجّل هذا القطاع تراجعاً على صعيد عدد السياح، وعلى صعيد العائدات في موسم العام ١٩٨٨، مقارنة بموسم العام ١٩٨٧[٢٨]. فقد انخفض عدد السياح من ١١٠ آلاف سائح في أيار (مايو) ١٩٨٧، الى ٨٧ ألفاً في الشهر عينه من العام ١٩٨٨، وانخفضت العائدات بنسبة تزيد على ٣٠ بالمئة، حيث وصلت مليار دولار مقارنة بـ ١,٦ مليار دولار العام ١٩٨٧[٢٩].

○ الى جانب ما سبق، فان ثمة تأثيرات أخرى، لا سيما التأثيرات غير المنظورة من طراز انقطاع الفلسـطينيـين المشتغلين في مناطق ١٩٤٨ عن تسديد الضرائب والرسوم التي اعتادت السلطات الاسرائيلية على أخذها، وهي تتراوح ما بين ٢٠ ـ ٥٠ بالمئة من أجور العمّال الفلسطينيين، الذين يصرفـون مبلغـاً يقـدّر بنحـو ثلث دخـولهم حيث يعملون. ولتقدير حجم الضرائب والاستقطاعات والصرفيات، نشير الى ان دخل العمال من عملهم في مناطق ١٩٤٨ قدّر في العام ١٩٨٦ بحوالى نصف مليار دولار[٣٠].

ان الآثار المباشرة لاشتراك عمال الضفة والقطاع في الانتفاضة تترك في نتائجها بصمات ثقيلة على الاقتصـاد الاسرائيـلي في قطاعاته الانتاجية ومرافقه، وهو أمر استرعى انتباه كبار المسؤولين الاسرائيليـين، فاتجهـوا الى التعامل معه، لا سيما موضوع مقاطعة العمل وهو الامر المحوري في المشاركة العمالية في الانتفاضة.

لقد ركزت تصريحات اسرائيلية كثيرة على «الاثر المحدود» لمقاطعة العمال العرب لسوق العمل الاسرائيلي، وحاولت الايحاء بعدم جدوى المقاطعة. ولكن الوقائع اشارت الى معطيات أخرى تدفع العمـال الى الاستمرار في مواقفهم ومواقعهم، ممّا توجبت معه تبدلات في التصريحات الاسرائيلية، فاتجـه المسـؤولون الى التحـدث عن استبـدال العمـال الفلسـطينيـين بآخرين، سواء من خارج